

قياس ممارسات إدارة الأرباح في المصارف الليبية وفق نموذج مخصص خسائر القروض LLPS ومدى تأثيرها على الوعاء الضريبي (دراسة تطبيقية)

د. محمد عمر غويلة¹

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف الليبية وفق نموذج مخصص خسائر القروض LLPS، وبيان مدى تأثير تلك الممارسات إن وجدت على الوعاء الضريبي. واسترشادًا بإطار نظري من الدراسات السابقة حول الموضوع. تم تجميع البيانات المالية اللازمة من القوائم المالية لمصارف عينة الدراسة، وتطبيق نموذج مخصص خسائر القروض عليها واستخلاص النتائج وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. ومن ثم استخلاص النتائج.. والتي أظهرت أنه لا يوجد ممارسة لإدارة الأرباح لدى المصارف الليبية خلال فترة الدراسة وفق نموذج القياس المطبق الخاص بالمصارف، وبالتالي لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على الوعاء الضريبي.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، ممارسات إدارة الأرباح، المصارف الليبية، مخصص خسائر القروض.

¹ محاضر كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأسمرية الإسلامية Email: gwel3881@hotmail.com

مقدمة

تحدث ظاهرة إدارة الأرباح (Earnings Management)، عندما تستخدم الإدارة الأحكام والتقدير المسموح بها في القياس المحاسبي، إلى جانب قدرتها على التحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة والمعاملات عند إعداد القوائم المالية، بغرض تعديل مضمون هذه القوائم بحيث تعكس الأداء المرغوب للشركة من وجهة نظر إدارتها، بما يضمن تحقيق غرض معين للإدارة تجاه بعض مستخدمي القوائم المالية.

ولأن الهدف الأساسي من القوائم المالية هو توصيل المعلومات الخاصة بالأداء الحقيقي للشركة إلى الأطراف الخارجية ذات العلاقة بما يساعدهم في عملية اتخاذ القرارات نحو التخصيص الأمثل للموارد، فإن وجود تلك الظاهرة قد يحدث نوعاً من التضليل والتأثير السلبي على قدرة متخذي القرارات.

ونظراً لأهمية دور السياسة الضريبية في الاقتصاد القومي، ويعني مصطلح السياسة الضريبية استخدام الدولة لضرائبها الوطنية بكافة أنواعها لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار أخرى غير مرغوب فيها. ونظراً لوجود مشكلة التباين أو الاختلاف بين الطرق المستخدمة لحساب الربح المحاسبي وبين الطرق المستخدمة لحساب الربح الضريبي الأمر الذي قد ينتج عنه ظهور فجوة بين كلا الربحين، وقد تسبب ذلك الاختلاف في ظهور بعض المشكلات المحاسبية في الشركات مما أتاح للإدارة فرصة كبيرة لاختيار تطبيق بعض السياسات المحاسبية والتي قد تكون مقبولة ضريبياً ولكنها غير مقبولة وفق معايير المحاسبة الدولية.

1- مشكلة الدراسة

قد تؤدي ممارسات إدارة الأرباح إلى عدم تمثيل القوائم المالية بصدق للمركز المالي ونتائج الأعمال للشركات، إذ يترتب على تطبيقها المغالاة أو التخفيض المتعمد في مستوى الأرباح عن المستوى الحقيقي للربح، وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمعترف عليها.

وتقوم الإدارة بممارسة إدارة الأرباح لعدة أسباب، نذكر منها (الرسيني، 2010):

- تعظيم المنفعة الذاتية للإدارة من خلال زيادة الربح المحاسبي وبالتالي زيادة الحوافز والمكافآت، وبالأخص إذا كانت مرتبطة بشكل مباشر بصافي الربح.
- تفادي مخالفة شروط واردة في عقود الدين حول النتائج المحاسبية أو تحقق بعض النسب المالية.
- تحقيق وفورات ضريبية.

- تخفيض صافي الربح لتجنب التكاليف السياسية مثل زيادة معدلات الضرائب أو تحمل أعباء اجتماعية.

وتمثل السياسة الضريبية إحدى الوسائل التي تستخدمها الدولة لتهيئة مناخ الاستثمار بما يتفق وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، من خلال إصدار قانون لفرض الضرائب على كافة الدخول المتحققة ضمن نطاق حدود الدولة، ولغرض تحديد قيمة الضريبة المفروضة يجب تحديد قيمة الوعاء الخاضع للضريبة من خلال القانون.

ولمعرفة مدى وجود ممارسة لإدارة الأرباح في المصارف الليبية يتم قياسها من خلال نموذج للقياس خاص بالمصارف (نموذج مخصص خسائر القروض LLPs loan loss provisions). بناءً على ما سبق فإن المشكلة البحثية تمثلت في: أن ممارسات إدارة الأرباح في المصارف الليبية تؤثر على الوعاء الضريبي. وبناءً على ما سبق يمكن صياغة السؤالين التاليين:

1- هل تمارس المصارف الليبية ظاهرة إدارة الأرباح؟

2- هل توجد علاقة ارتباط وتأثير لممارسات إدارة الأرباح على الوعاء الضريبي بالمصارف الليبية؟

2- هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في قياس ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف الليبية وفق نموذج مخصص خسائر القروض (LLPs)، وبيان هل يوجد تأثير لممارسات إدارة الأرباح في المصارف الليبية على الوعاء الضريبي.

3- أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع وتأثيره على نتائج الأعمال والمركز المالي، فهي تساهم في التعرف على مدخل خاص بقياس ممارسات إدارة الأرباح في المصارف لما لذلك من أهمية في تطوير العمل المحاسبي للحد من ممارسة إدارة الأرباح من قبل الإدارة دعماً وزيادة للثقة في البيانات المالية الواردة بالقوائم المالية لحماية كافة الأطراف المستخدمة لها، ومعرفة مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح إن وجدت على الوعاء الضريبي.

4- فرضيات الدراسة

في ضوء ما تم طرحه في مشكلة الدراسة والأهداف التي يرمي اليها البحث في الوصول إليها تمت صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: لا تمارس المصارف الليبية ظاهرة إدارة الأرباح وفق نموذج خسائر القروض.
الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير جوهري لممارسات إدارة الأرباح على الوعاء الضريبي بالمصارف الليبية.

5- منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالتطبيق على المصارف الليبية، واعتمدت الدراسة على القوائم المالية المنشورة لمصارف العينة بغرض جمع البيانات المطلوبة تمهيداً لتطبيق مجموعة من الإجراءات والاختبارات الإحصائية المتمثلة في استخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS) اعتماداً على مجموعة الأساليب اللازمة لاختبار فروض البحث، وذلك اعتماداً على المدخلين الاستقرائي، والاستنباطي.

6- حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على متغيرات قياس مدى ممارسة إدارة الأرباح وفق نموذج مخصص خسائر القروض، وتطبيق هذه المتغيرات في البيئة المحلية ممثلة في العينة المأخوذة من المصارف الليبية، وتطبيق هذه المتغيرات وأساليب القياس الكمية على بيانات العينة المدرجة ضمن القوائم المالية المنشورة خلال الفترة من 2006 إلى 2010. وهذه آخر قوائم مالية منشورة لمصارف العينة.

7- الدراسات السابقة

تناول العديد من الدراسات في مجال الأدب المحاسبي موضوع الدراسة، والتي منها ما تناول المشكلة البحثية من خلال قياس ممارسات إدارة الأرباح، ومنها ما تناول تأثير ممارسة إدارة الأرباح على الضرائب. وفيما يلي بعض هذه الدراسات:

دراسة (علي، 2011): تناولت العلاقة بين مشكلات قياس صافي الربح في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية والتشريع الضريبي المصري، وذلك بالتطبيق على عينة من إدارة شركات قطاع الأدوية ومأموري الضرائب وأساتذة المحاسبة الضريبية والمراجعين الخارجيين بجمهورية مصر العربية وعددها 105 مفردة، من خلال تطبيق نموذج إحصائي يتمثل في الإحصاء الوصفي وتحليلي الارتباط والانحدار المرهلي ويتضمن 39 متغيراً، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين

مشاكل تطبيق معايير المحاسبة المصرية وقياس صافي الربح الخاضع للضريبة ويمكن تحقيق التوافق بين الربح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية والربح الضريبي في ظل التشريع الضريبي المصري، وأرجع الباحث سبب ذلك إلى محاولة مطابقة الربحين المحاسبي والضريبي في ظل معايير المحاسبة المصرية وقانون ضرائب الدخل.

دراسة (Leventis, 2011): تناولت أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استخدام مخصصات خسائر القروض (LLPs) لإدارة الأرباح ورأس المال. باستخدام عينة من 91 مصرفاً تجارياً مدرجاً في الاتحاد الأوروبي تغطي فترة عشر سنوات (قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)، باستخدام أسلوب الانحدار البسيط لعدد 15 متغيراً. وجد أن إدارة الأرباح (باستخدام مخصصات خسائر القروض) قد انخفضت بشكل كبير بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ووجد أيضاً أنه بالنسبة للمصارف المحفوفة بالمخاطر، فإن سلوك إدارة الأرباح أكثر وضوحاً عند مقارنته بالمصارف الأقل خطورة، ولكنه ينخفض بشكل ملحوظ في فترة ما بعد إعداد التقارير المالية الدولية. إن سلوك إدارة رأس المال من قبل مدراء المصارف ليس كبيراً في أنظمة ما قبل وبعد المعايير الدولية للتقارير المالية.

دراسة (Kraft, 2013): أوضحت العلاقة بين التحقق من تزايد فائدة الاختلافات الضريبية نتيجة للاستحقاقات الاختيارية لغرض الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، بالتطبيق على عينة من الشركات الألمانية عددها 1713 مفردة خلال الفترة من 1995-2010، باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد لعدد 14 متغيراً. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستحقاق الاختياري يزداد مع زيادة وكبر الاختلافات الضريبية لتجنب ضريبة النشاط المقترنة مع احتمال أعلى لتلبية توقعات ممارسة إدارة الأرباح، وقد أرجع الباحث سبب ذلك إلى أن الاختلافات الضريبية للاستحقاقات الاختيارية تفيد في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح. إن الاختلافات الضريبية من مستوى دخل إلى آخر يؤثر في الاستحقاقات الاختيارية وبالتالي يزيد من ممارسة الإدارة لإدارة الأرباح.

دراسة (Balachandran et al., 2013): تناولت العلاقة بين تخفيض الدخل للشركات عن طريق ممارسة إدارة الأرباح لغرض أن تكون التغييرات الضريبية في صالح المساهمين، بالتطبيق على عينة من الشركات الاسترالية عددها 130 مفردة خلال الفترة من 1985-1989، باستخدام نموذج الاستحقاقات الاختيارية وأسلوب الانحدار المتعدد لعدد 5 متغيرات. توصلت الدراسة إلى أن الشركات تقوم بممارسة إدارة الأرباح بتخفيض الدخل عبر الاستحقاقات الحالية الاختيارية في السنة السابقة لإجراء تخفيض في معدلات ضريبة الدخل الشخصي، وفي السنة السابقة يتم تغيير المركز الضريبي لصناديق التقاعد، مما ينعكس على أرباح السنة الأولى بطريقة منتظمة ومتناسقة. وقد أرجع الباحث سبب ذلك إلى أن ممارسة إدارة الأرباح يستفيد منها المستثمرون بتأجيل الدخل أكثر من غيرهم، وإن الإدارة تتفق مع أغراض المستثمرين بالتأثير على الأرباح باستخدام إدارة الأرباح.

دراسة (Norden, Stoian, 2014): تناولت التحقق من مدى وجود دور لمخصصات خسائر القروض (LLPs) على ممارسة إدارة أرباح في المصارف ومخصصات المخاطر. باستخدام عينة من 81 مصرفاً هولندياً خلال الفترة من سنة 1998 إلى سنة 2012 واتضح أن: أولاً، تستخدم المصارف مخصص خسائر القروض (LLPs) للحد من تقلبات أرباحها. ثانياً، تمارس الشركات ذات الدخل المنخفض إدارة الأرباح بغرض زيادته عندما تكون الأرباح التقديرية مرتفعة وتخفيضه عندما تنخفض متطلبات رأس المال التنظيمي. ثالثاً، تمارس المصارف التي توزع أرباحاً على المساهمين إدارة الأرباح بغرض زيادتها.

دراسة (Christensen et al., 2014): تناولت العلاقة بين خبرة شركة مراجعة الحسابات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح المؤثرة على حسابات الضرائب، بالتطبيق على عينة من شركات المراجعة الأمريكية عددها 2905 مفردة خلال الفترة من 2004-2011، باستخدام أسلوب الانحدار الخطي لعدد 44 متغير. وتوصلت الدراسة إلى أن خبرة شركة مراجعة الحسابات تقيد ممارسة إدارة الأرباح المؤثرة على حسابات الضرائب. وأن خبرة شركة مراجعة الحسابات الضريبية يحد من ممارسة إدارة الأرباح المؤثرة على حسابات الضرائب عن شركة أخرى لمراجعة الحسابات ليس لديها هذه الخبرة، وتوفير خدمات مراجعة الحسابات والضرائب يسهل للشركة التي ليس لديها الخبرة تقيد ممارسة إدارة الأرباح المؤثرة على حسابات الضرائب، وأرجع الباحث سبب ذلك إلى وجود علاقة بين كل من خبرة شركة مراجعة الحسابات الضريبية وقيمة الضرائب المحتسبة. إن خبرة شركة المراجعة لها تأثير مباشر على ممارسة إدارة الأرباح بغرض التأثير على الضرائب.

دراسة (Guenther et al., 2014): تناولت العلاقة بين انخفاض معدل الضريبة الفعلي ETRs واثنين من المتغيرات المتميزة - وهما التهرب الضريبي والأرباح المتدنية - وإدارة الأرباح، بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية عددها 20660 خلال الفترة من 1987-2010، باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد لعدد 7 متغيرات، حيث إنه إذا كانت ممارسة إدارة الأرباح متزايدة فإنها تقود انخفاض معدل الضريبة الفعلي ETRs. توصلت الدراسة إلى أن معدل الضريبة الفعلي ETRs يرتبط بكل من جودة الأرباح والتهرب الضريبي، وأرجع الباحث سبب ذلك إلى وجود علاقة وثيقة بين معدل الضريبة الفعلي وإدارة الأرباح لغرض التهرب الضريبي.

دراسة (Gleason et al., 2015): أظهرت العلاقة بين الخدمات الضريبية المقدمة من مراجع الحسابات وجودة مراجعة الحسابات من خلال تحسين الكفاية ودقة احتياطي الضرائب للحد من ممارسة إدارة الأرباح. بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية عددها 1695 مفردة خلال الفترة من 2003-2010، باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد لعدد 15 متغيراً. توصلت الدراسة إلى أن إصدار بعض القوانين يؤدي إلى تحسن تدريجي في دقة تقديرات احتياطي الضرائب، بما يتفق مع تحسن الخبرة لمراجع الحسابات حول التخطيط الضريبي للعميل، وأرجع الباحث سبب ذلك إلى أن

الخدمات الضريبية المقدمة من مراجع الحسابات تساعد في تخفيف حدة ممارسة إدارة الأرباح. إن الخدمات الضريبية لمراجع الحسابات الخارجي المستقل عن الإدارة لها تأثير في التقليل من ممارسة إدارة الأرباح من قبل الإدارة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كون جميع الدراسات السابقة قد أجريت في غير البيئة الليبية، وأنها لم تبين تأثير ممارسات إدارة الأرباح في المصارف وفق نموذج مخصص خسائر القروض إن وجدت على الوعاء الضريبي، حيث ركزت أغلبيتها على مدى وجود ممارسة لإدارة الأرباح وفق أحد النماذج وبيان المتغيرات المؤثرة على النموذج وفق البيئة التي تم الدراسة فيها. ولهذا فإن هذه الدراسة تقدم دليلاً تطبيقياً من البيئة الليبية لمدى وجود ممارسات إدارة الأرباح في المصارف وبيان مدى تأثيرها على الوعاء الضريبي.

8- مفهوم إدارة الأرباح:

عرف Schipper إدارة الأرباح بأنها: "تدخل ذو مغزى في عملية التقارير المالية الخارجية بقصد الحصول على مكاسب خاصة" (Moehrle and Reynolds- Moehrle , 2005).

أما Beneish فقد عرفها بأنها: "قيام مديري الشركات بالتدخل بالتقدير الشخصي في إعداد التقارير المالية لأغراض تحريفها وبالتالي تضليل أصحاب المصالح والتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على تقديرات التقارير المالية، والتي يبني عليها استحقاقات معينة، كما أنها تمثل التدخل المتعمد من قبل الإدارة في التقارير المالية لتحقيق منافع خاصة، بالإضافة إلى أن ظاهرة إدارة الأرباح هي تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الأرباح المنشور وذلك تقادياً أو تحقيقاً لمواقف معينة" (Beneish, 2001).

يلاحظ من التعريفين السابقين أن ظاهرة إدارة الأرباح تشتمل على الجوانب الآتية:

- تتم بهدف تحديد رقم للربح أو تخفيف تقلباته أو تجنب التقرير عن خسائر.
- هي عمل متعمد من جانب الإدارة لوجود دوافع معينة .
- تعتمد على المفاضلة بين المتغيرات المحاسبية أو القيام بعمليات حقيقية.
- إن الهدف من إدارة الأرباح هو جعل رقم الربح يقترب من المتوقع أو المستهدف حسب ما تراه الإدارة.

9- دوافع ممارسة إدارة الأرباح

توجد عدة عوامل قد تدفع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح، ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلى مجموعتين هما: دوافع خارجية، و دوافع داخلية .

الدوافع الخارجية

تمثل البيئة الخارجية محددًا أساسيًا لسلوك الإدارة، وتتوقف كفاءة الإدارة على تعظيم قيمة الشركة أو تقليل الآثار الضارة التي يمكن أن تحدثها هذه المحددات. ومن أهم الدوافع الخارجية ما يلي:

أ- الدوافع التعاقدية

نظرًا لأن البيانات المحاسبية تستخدم في المساعدة على تنظيم العلاقات التعاقدية بين العديد من الأطراف المختلفة سواءً داخل المنشأة أو بين المنشأة والأطراف الخارجية، لذلك فإن الإدارة تحاول بصورة جادة التأثير على هذه البيانات، وذلك للتأثير على الناتج النهائي لهذه التعاقدات. (عيد، 2009)

ب-دوافع سوق المال لإدارة الأرباح

يتم تقرير رقم الربح المحاسبي الذي يتفق مع تنبؤات الأرباح من قبل المحللين الماليين في السوق، أو لرفع أسعار الأسهم. وفيما يلي أهم هذه الدوافع:

1- تنبؤات الأرباح

تعتمد تنبؤات المحللين في معظم الأحيان على المعلومات التي تقدمها لهم الإدارة والمتعلقة بأداء المنشأة المتوقع مستقبلاً، لذلك تشكل هذه التنبؤات دافعاً للإدارة للتقرير عن أرباح تتوافق مع التنبؤات السابقة. (حسن، 2012)

2- التأثير على أسعار الأسهم

تعد الأرباح المحاسبية مؤثرة في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية سواءً بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بها، ويعتبر صافي الربح من أهم العناصر التي يعتمد عليها المستثمرون في تقييم أداء إدارات الشركات، وفي التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وبالتالي تقرير مصير الاستثمار.

3- عروض حقوق الملكية

تشكل عروض حقوق الملكية الأولية دافعاً قوياً لإدارة الأرباح. حيث لا يكون هناك سعر سوقي سابق للأسهم، فتعمل ممارسات إدارة الأرباح على زيادة السعر الأولي للأسهم، كما يوجد نقص في المعلومات فيعتمد المستثمرون بشكل كبير على معلومات القوائم المالية. (Stolowy and Berton, 2000).

ج- المدفوعات الضريبية

تعتمد الضرائب على ما يتم تحقيقه من أرباح، فكلما زادت هذه الأرباح زاد مقدار الضريبة المفروضة، وإذا انخفضت الأرباح قل مقدار الضريبة. لذا تعد المدفوعات الضريبية من أهم الدوافع لممارسة إدارة الأرباح إما لتجنب الضرائب، أو تخفيضها قدر الإمكان، أو التأجيل إلى فترة قادمة. (القنّامي والخيال، 2010)

د- التكاليف السياسية

أوضحت دراسة (محمود، 2011) أن من أهداف ممارسة إدارة الأرباح الرغبة في تدنية التكاليف السياسية التي تفرض على المنشأة من قبل الجهات السيادية أو الرقابية أو المهنية بالدولة.

الدوافع الداخلية

وتتمثل أهم متغيرات البيئة الداخلية التي لا تقل في تأثيرها على أداء الشركات عن متغيرات البيئة الخارجية فيما يلي:

أ- مكافآت وحوافز الإدارة

يوجد نوعان من الحوافز:

النوع الأول: الحوافز النقدية، وتعني المشاركة في الأرباح .

النوع الثاني: الحوافز في شكل أسهم تعتمد على القيمة السوقية للشركة .

إن خطة الحوافز تتضمن حدودًا دنيا وحدودًا عليا، مع اختلاف سلوك الإدارة تجاه كل حالة (القنّامي والخيال، 2010)

ب- متاجرة الأطراف الداخلية بالأسهم

توصلت دراسة (Cheng and Warfield, 2005) إلى أن الشركة التي يقوم فيها المديرون بالمتاجرة بأسهمها يزداد فيها سلوك ممارسات إدارة الأرباح حيث تتبع الإدارة استراتيجية انتهازية تقوم باستخدام الاستحقاق الاختياري لزيادة الأرباح التي يتم التقرير عنها بهدف بيع الأسهم التي تمتلكها بعد الإعلان عن هذه الأرباح.

ج- الأمان الوظيفي

إن أهداف الشركات المتمثلة في تحقيق الأرباح، والعوائد لحملة الأسهم والملاك، والذي يضمن للإدارة الأمن والاستقرار الوظيفي يمثل دافعاً هاماً للإدارة من وراء ممارسة إدارة الأرباح. (حسن، 2012)

10- نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح

قدمت العديد من الدراسات السابقة نماذج لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، وفيما يلي بيان لبعضها:

نموذج Healy: (Healy, 1985)

يستخدم هذا النموذج مقلوب خارج قسمة متوسط إجمالي المستحقات عن سنة معينة، على إجمالي الأصول الثابتة عن السنة السابقة عليها، خلال السلسلة الزمنية المحددة، كمقياس للمستحقات غير الاختيارية، ويكون النموذج المحدد لنسبة المستحقات غير الاختيارية عن السنة الحالية، على النحو التالي:

$$NDA_t = 1/n \sum_i (Ta_i/A_{t-1})$$

حيث إن : NDA_t : المستحقات غير الاختيارية في السنة t .

Ta_t : المستحقات الإجمالية منسوبة إلى إجمالي الأصول في السنة t

T : 1 ، 2 ، T سنة ، وتعبّر عن سنوات فترة التقدير .

t : تشير إلى سنة الحدث .

نموذج DeAngelo: (DeAngelo, 1986)

يستخدم هذا النموذج خارج قسمة إجمالي مستحقات الفترة السابقة على إجمالي الأصول للفترة التي تسبقها، كمقياس للمستحقات غير الاختيارية، وعلى ذلك يكون النموذج على النحو التالي :

$$NDA_t = TA_{t-1}/A_{t-2}$$

حيث إن : NDA_t : المستحقات غير الاختيارية في السنة t .

TA_{t-1} : المستحقات الإجمالية في السنة السابقة t-1 .

A_{t-2} : إجمالي الأصول في السنة قبل السابقة t-2 .

وتكون نسبة المستحقات الاختيارية، عبارة عن الفرق بين خارج قسمة إجمالي المستحقات عن الفترة الحالية على إجمالي أصول السنة السابقة TA_{t-1} ونسبة المستحقات غير الاختيارية المحسوبة طبقاً للنموذج.

نموذج Jones : (Jones, 1991)

حيث يقيس نموذج جونز هذا المتغير بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، وذلك بتقدير المستحقات الكلية ثم تقسيمها إلى مستحقات إلزامية ومستحقات اختيارية .

نموذج جونز يتكون من ثلاث مراحل : (البيب، 2012)

- المرحلة الأولى: قياس المستحقات الكلية، بدراسة علاقة الانحدار للمستحقات الكلية على التغير في الإيرادات وإجمالي الممتلكات والآلات والمعدات، وذلك طبقاً لمعادلة الانحدار التالية :

$$TACC_{it}/TA_{it-1} = \alpha(1/TA_{it-1}) + B_1(\Delta REV_{it}/TA_{it-1}) + B_2(PPE_{it}/TA_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن $TACC_{it}$: تمثل المستحقات الكلية للشركة i في السنة t (يتم قياسها بالأرباح قبل البنود

غير العادية والعمليات غير المستمرة مطروحاً منها التدفقات النقدية التشغيلية في السنة t)

ΔREV_{it} : تمثل التغير في الإيرادات للشركة i في السنة t عن السنة $t-1$

PPE_{it} : تمثل إجمالي الممتلكات والآلات والمعدات (أ.ث) للشركة i في نهاية السنة t

TA_{it-1} : إجمالي الأصول للشركة i في نهاية السنة $t-1$.

ε_{it} : البواقي

- المرحلة الثانية : قياس المستحقات الإلزامية، بناءً على نموذج جونز فإن القيمة المقدرة (المحسوبة) من نموذج الانحدار السابق تقيس المستحقات الإلزامية، ويتم تحديد القيمة المقدرة طبقاً للمعادلة التالية:

$$NDACC_{it} = a(1/TA_{it-1}) + b_1(\Delta REV_{it}/TA_{it-1}) + b_2(PPE_{it}/TA_{it-1})$$

حيث : $NDACC_{it}$: تمثل المستحقات الإلزامية للشركة i في السنة t

- المرحلة الثالثة : قياس المستحقات الاختيارية ، بناءً على نموذج جونز فإن المستحقات الاختيارية تتمثل في البواقي والتي يتم تحديدها بالمعادلة التالية :

$$DACC_{it} = TACC_{it}/TA_{it-1} - NDACC_{it}$$

حيث : $DACC_{it}$: تمثل المستحقات الاختيارية للشركة i في السنة t

وذلك على أساس أن : المستحقات الكلية = المستحقات الإلزامية + المستحقات الاختيارية .

نموذج ديشو (Dechow 1995) أو نموذج جونز المعدل (Modified Jones, 1995)

يهدف هذا النموذج إلى تعديل نموذج (Jones, 1991) بمعالجة القصور والضعف الذي يتعلق باعتبار جميع التغيرات في المبيعات الآجلة من الاستحقاق المحاسبي غير الاختياري (الإلزامي) وبأنه لا يمكن ممارسة التلاعب في الأرباح عن طريق المبيعات الآجلة، وهذا التعديل يتمثل في طرح التغير في صافي المدينين من التغير في المبيعات. (سلامة، 2010)

وبناءً على ما سبق قام Dechow بتعديل نموذج Jones الأصلي، وأصبح النموذج المعدل هو

(Dechow, 1995):

$$NDA_t = \alpha_1(1/A_{t-1}) + \alpha_2(\Delta REV_t - \Delta REC_t) + \alpha_3(PPE_t)'$$

حيث إن : ΔREV : التغير في الإيرادات .

ΔREC : التغير في المدينين .

A_{t-1} : إجمالي الأصول في السنة $t-1$.

PPE_t : إجمالي الممتلكات والآلات والمعدات (أ.ث) للشركة i في نهاية السنة t

نموذج ميلر : (Miller, 2007)

ركزت دراسة ميلر على تبويب المستحقات الكلية إلى مستحقات طويلة الأجل (مثل الإهلاك والضرائب المؤجلة)، ومستحقات قصيرة الأجل (مثل المدينون والمخزون والدائنون)، وبالتالي يمكن معرفة مدى تلاعب الإدارة باستخدام المستحقات في الأجل القصير من خلال التغير في عناصر الأصول والخصوم المتداولة، وحيث إن التدفق من الأنشطة التشغيلية، والذي يعد مقياساً بديلاً للأداء لا يتأثر بالمستحقات، يعد أقل قابلية للتلاعب من الأرباح المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق، وحيث إن عناصر الأصول والخصوم المتداولة هي العناصر المكونة لرأس المال العامل، فقد وضع ميلر نسبة للعلاقة بين التغير في رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب.

ويتم استخدام هذه النسبة لاكتشاف التلاعب في الأرباح حيث تكون قيمتها صفراً في حالة عدم وجود تلاعب، أما إذا اختلفت قيمتها عن الصفر (سواء بالسالب أو بالموجب) فإن ذلك يكون مؤشراً على وجود ممارسات لإدارة الأرباح، ويعبر عن ذلك بالنموذج التالي :

$$\text{فرض العدم: عدم وجود إدارة الأرباح} \quad (\Delta WC/CFO)_{t-0} - (\Delta WC/CFO)_{t-1} = 0$$

$$\text{الفرض البديل: وجود إدارة الأرباح} \quad (\Delta WC/CFO)_{t-0} - (\Delta WC/CFO)_{t-1} \neq 0$$

حيث إن ΔWC : التغير في صافي رأس المال العامل

CFO التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

نموذج مخصص خسائر القروض LLPs : (Ahmed et al., 2014)

بينت دراسة Ahmed et al. أن قياس ممارسات إدارة الأرباح في المصارف يتم عن طريق دراسة مخصص خسائر القروض LLP والمتغيرات المؤثرة عليه بموجب معادلة الانحدار التالية :

$$LLP_i / TA_{t-1} = \alpha_0 1 / TA_{t-1} + \alpha_1 LCO_i / TA_{t-1} + \alpha_2 BBAL_i / TA_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث إن : LLP : مخصص خسائر القروض للشركة i عن السنة t

LCO : رصيد القروض للشركة i في نهاية السنة t

BBAL : رصيد بداية المدة لمخصص خسائر القروض للشركة i عن السنة t

TA : رصيد بداية المدة لإجمالي أصول الشركة i عن السنة t

ε : درجة الخطأ

α_0 : ثابت

تقديرات المعلمات للمتغيرات α_2 ، α_1

إدارة الأرباح هي ناتج معادلة الانحدار التالية :

$$|DLLP_i / TA_{t-1}| = LLP_t / TA_{t-1} - (\alpha_0 / TA_{t-1} + \alpha_1 LCO_t / TA_{t-1} + \alpha_2 BBAL_t / TA_{t-1})$$

حيث إن ارتفاع قيمة $|DLLP|$ تعني أن هناك ارتفاعاً في ممارسة إدارة الأرباح عن طريق تخفيض قيمة مخصص خسائر القروض.

خسائر القروض التقديرية (DLLP) ويشار إليه أيضا باسم إدارة الأرباح بوصفها دالة في مخصص خسائر القروض (LLPs)، والتغير في القروض المتعثرة (ΔNPL) وحجم المصرف وهو المعبر عنه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (lnTA). حيث يتم اعتبار كل من التغير في القروض المتعثرة وحجم المصرف في النموذج كمتغيرات مستقلة.

$$DLLP = f (LLP , \Delta NPL , \ln TA)$$

وبناء عليه فإن إدارة الأرباح في المصارف تقاس بمعادلة الانحدار التالية:

$$DLLP_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 LLP_{it} + \alpha_2 \Delta NPL_{it} + \alpha_3 \ln TA_{it} + \varepsilon_{it}$$

11- الدراسة العملية

تقوم الدراسة العملية على تحليل البيانات المالية الواردة بالقوائم المالية لعينة الدراسة لمعرفة مدى وجود ممارسة لإدارة الأرباح باستخدام نموذج مخصص خسائر القروض LLPs، ثم بيان مدى وجود تأثير لممارسات إدارة الأرباح على الوداء الضريبي وفق هذا النموذج بناءً على بيانات عينة الدراسة.

11-1 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف العاملة في ليبيا، وقد اختار الباحث منها المصارف التي يتوفر فيها الشرطان التاليان:

- أن تكون المصارف من أكبر المصارف العاملة من حيث حجم الأصول المستثمرة وحجم حقوق الملكية.
- توفر قاعدة بيانات لهذه المصارف تتضمن القوائم المالية المنشورة والتي يمكن الحصول عليها.

وللشرطين السابقين فقد تم فعلاً تجميع البيانات المالية ممثلة في القوائم المالية (قائمتي المركز المالي والدخل) لعدد سبعة مصارف لمدة خمسة سنوات متتالية (2006-2010)، وهذه المصارف هي :

- | | |
|---------------------------|---------------------------|
| (1) مصرف الجمهورية | (2) المصرف التجاري الوطني |
| (3) المصرف الليبي الخارجي | (4) مصرف التجارة والتنمية |
| (5) مصرف الوحدة | (6) مصرف السراي |
| (7) مصرف الصحارى | |

مصادر تجميع البيانات

من المواقع الالكترونية على شبكة المعلومات الدولية لكل من:

www.lsm.ly/

سوق الأوراق المالية الليبي

www.lfbank.ly/

المصرف الليبي الخارجي

www.cbl.gov.ly/

مصرف ليبيا المركزي

فترة التحليل لمصارف العينة من 2006 – 2010.

11-2 الاختبارات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تم اختبار مدى صحة فروض الدراسة اعتماداً على الأساليب الإحصائية التالية:

1- نموذج مخصص خسائر القروض **LLPs**: لقياس مدى وجود ممارسة لإدارة الأرباح في المصارف.

2- الإحصاء الوصفي **Descriptive statistics**: ممثلاً في الوسط والمتوسط الحسابي والتباين والانحراف المعياري ومستوى المعنوية وأقل قيمة وأعلى قيمة، وذلك لاختبار مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي، وتحديد سلوك متغيرات الدراسة ومدى إمكانية تعميم النتائج.

3- اختبار **كلموجروف-سميرنوف Kolmogorov-Smirnov**: وذلك للحكم على اعتدالية بيانات الدراسة وصلاحيتها للتحليل من حيث اتباعها للتوزيع الطبيعي؛ والذي من خلاله يمكن تحديد الاختبارات اللازمة للدراسة.

4- تحليل الانحدار الخطي البسيط **Simple Linear Regression**: وذلك لاختبار الفرض الخاص بتأثير المتغيرات المستقلة حسب كل نموذج قياس على المتغير التابع وهو ممارسة إدارة الأرباح.

11-3 تقييم ممارسات إدارة الأرباح في ظل مدخل مخصص خسائر القروض

يعتمد تقييم ممارسات إدارة الأرباح في ظل مدخل مخصص خسائر القروض **LLPs**

للاستدلال على وجود ممارسات لإدارة الأرباح على الخطوات التالية :

الخطوة الأولى: يتم احتساب قيمة المتغيرات المكونة للنموذج ذو الهيكل العام التالي :

$$LLP_t / TA_{t-1} = \alpha_0 1 / TA_{t-1} + \alpha_1 LCO_t / TA_{t-1} + \alpha_2 BBAL_t / TA_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث : LLP : مخصص خسائر القروض للشركة i عن السنة t
 TA : رصيد بداية المدة لإجمالي أصول الشركة i عن السنة t
 LCO : رصيد القروض للشركة i في نهاية السنة t
 BBAL : رصيد بداية المدة لمخصص خسائر القروض للشركة i عن السنة t
 ε : درجة الخطأ
 α_0 : ثابت
 α_1, α_2 : تقديرات المعلمات للمتغيرات

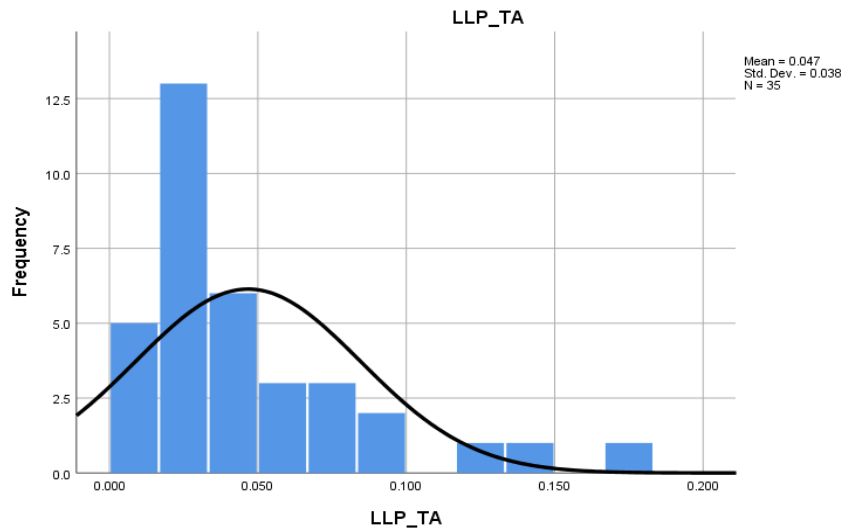
ويوضح الجدول رقم (1) الخصائص الاحصائية الرئيسية لتلك المتغيرات المكونة للهيكل البنائي العام.

جدول رقم (1) الخصائص الاحصائية الرئيسية للمتغيرات المكونة للهيكل البنائي العام لقياس ممارسات إدارة الأرباح في ظل نموذج LLPs

م	اسم المتغير	رمز المتغير	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	تبعية المتغيرات للتوزيع الطبيعي			
								إحصائية	درجة الحرية	المعنوية	التقدير**
1	مخصص خسائر القروض على إجمالي الأصول	LLP/TA	0,047	0,043	0,038	0,007	0,168	0,196	35	0,002	يقتررب
2	مقلوب إجمالي الأصول	1/TA	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,448	35	0,000	لا يتبع
3	رصيد القروض على إجمالي الأصول	LCO/TA	0,319	0,311	0,159	0,081	0,706	0,145	35	0,058	يتبع
4	رصيد بداية المدة لمخصص القروض على إجمالي الأصول	BBAL/TA	0,043	0,038	0,038	0,005	0,168	0,225	35	0,000	يقتررب

يتكون الهيكل البنائي العام لقياس ممارسات إدارة الأرباح في ظل نموذج LLPs من ثلاثة عناصر رئيسية ألا وهي رصيد مخصص خسائر القروض في نهاية المدة ورصيد القروض في نهاية المدة ورصيد مخصص خسائر القروض في بداية المدة، وهي هنا في هذا الهيكل البنائي منسوبة إلى إجمالي الأصول في نهاية المدة، ومن خلال الخصائص الاحصائية للنموذج تبين لنا أن هذه العناصر تكون نموذجاً فعالاً وذا تأثير وهذا يتضح من خلال قيم الانحراف المعياري البسيطة والتي هي أقل من المتوسطات ، بمعنى أن تشتت بيانات النموذج بسيطة وأن البيانات كلها متقاربة وذات تأثير مباشر في تكوين النموذج. ومما يعزز النتيجة أن بيانات النموذج الخاصة بمخصصات القروض منسوبة لإجمالي الأصول تخضع للتوزيع الطبيعي يوضحها الشكل التالي:

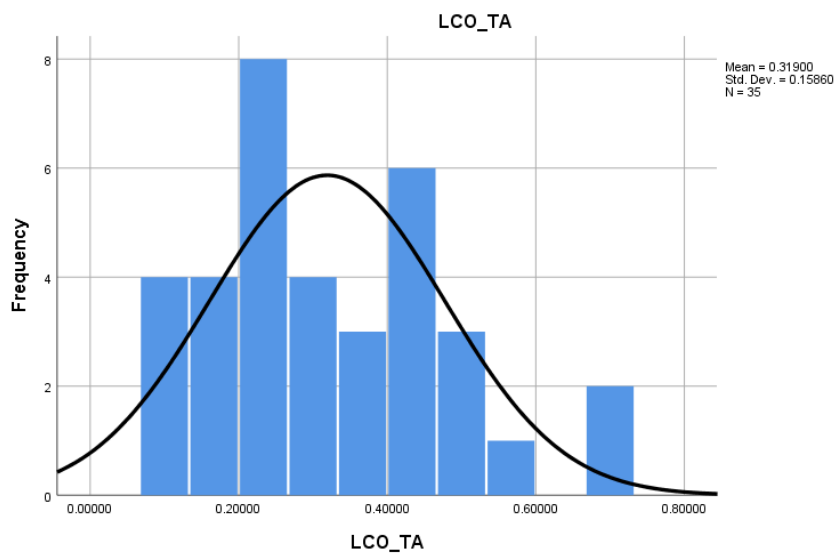
** يتبع : يتبع التوزيع الطبيعي، يقتررب: يقتررب من التوزيع الطبيعي، لا يتبع: لا يتبع التوزيع الطبيعي



شكل رقم (1) التوزيع الطبيعي لمخصصات القروض منسوبة لإجمالي الأصول LLP/TA

وكذلك تخضع بيانات رصيد القروض منسوبة إلى إجمالي المبيعات للتوزيع الطبيعي يوضحها

الشكل التالي:



شكل رقم (2) التوزيع الطبيعي لرصيد القروض منسوبة لإجمالي الأصول LCO/TA

الخطوة الثانية

تتناول هذه الخطوة الحصول على المعلمات الإحصائية المقدرة $(\alpha_2, \alpha_1, \alpha_0)$ حيث تم التوصل لدالة الانحدار والملخصة في الجدول رقم (2) وفق أسلوب الإدخال، حيث يعكس هذا الجدول توافر اشتراطات السلامة الإحصائية في النموذج، حيث تزيد قيمة ف المحسوبة (642,641) عن قيمتها الجدولية، وتقل معنوية النموذج عن المستوى الافتراضي البالغ 0,05، ويتمتع النموذج بمعامل تحديد قوي يبلغ 98,5% وجميعها تقدم دلالات على قوة النموذج المتوصل إليه .

جدول (2) دالة الانحدار للنموذج وفق أسلوب الإدخال

م	اسم المتغير	رمز المتغير	معامل دالة	الانحراف	قيمة بيتا	قيمة ت	مستوى	طبيعة
---	-------------	-------------	------------	----------	-----------	--------	-------	-------

د. محمد عمر خويطة

التأثير	المعنوية	المحسوبة	المعياري	الانحدار	ثابت الدالة	
	0,036	-2,197	-	0,002	-0,004	1 ثابت الدالة
معنوي	0,003	-3,185	-0,099	207257,865	-660132,700	2 مقلوب إجمالي الأصول
معنوي	0,001	6,290	0,215	0,008	0,051	3 رصيد القروض على إجمالي الأصول
معنوي	0,001	27,939	0,860	0,030	0,849	4 رصيد بداية المدة لمخصص القروض على إجمالي الأصول

المصدر : من إعداد الباحث بتصريف .

الخصائص العامة للنموذج :

قيمة معامل التحديد $R^2 : 0,984$ (القدرة التفسيرية)

قيمة f المحسوبة : 642,641 بدرجتي حرية 3 ، 31

معنوية النموذج : 0,001

وبناء على ذلك فإن دالة الانحدار كالتالي :

$$LLP_t/TA_{t-1} = -0.004 - 660132.7 \times 1/TA_{t-1} + 0.051 \times LCO_t/TA_{t-1} + 0.849 \times BBAL_t/TA_{t-1}$$

من خلال الخصائص الإحصائية لدالة الانحدار تبين لنا أن أهم عناصر مؤثرة وبنسبة 98,5% في رصيد مخصص خسائر القروض هي إجمالي الأصول ورصيد القروض في نهاية الفترة ورصيد مخصص خسائر القروض في بداية الفترة المالية، وهذا يبين لنا أن أي تأثير يتم على الأرباح سواء بالتخفيض أو الزيادة من خلال مخصص خسائر القروض يتم من خلال هذه العناصر الثلاثة وبالتالي يمكن من خلالها قياس مدى وجود ممارسات لإدارة الأرباح من خلال هذه العناصر الثلاثة المؤثرة في مخصص خسائر القروض.

الخطوة الثالثة

يتم في هذه الخطوة الحصول على القيمة المقدرة لمعامل ممارسات إدارة الأرباح والذي يرمز له بالرمز $|DLLP_t/TA_{t-1_EM}|$ وذلك وفق المعادلة التالية :

$$|DLLP_t/TA_{t-1_EM}| = LLP_t/TA_{t-1} - (\alpha_0 1/TA_{t-1} + \alpha_1 LCO_t/TA_{t-1} + \alpha_2 BBAL_t/TA_{t-1})$$

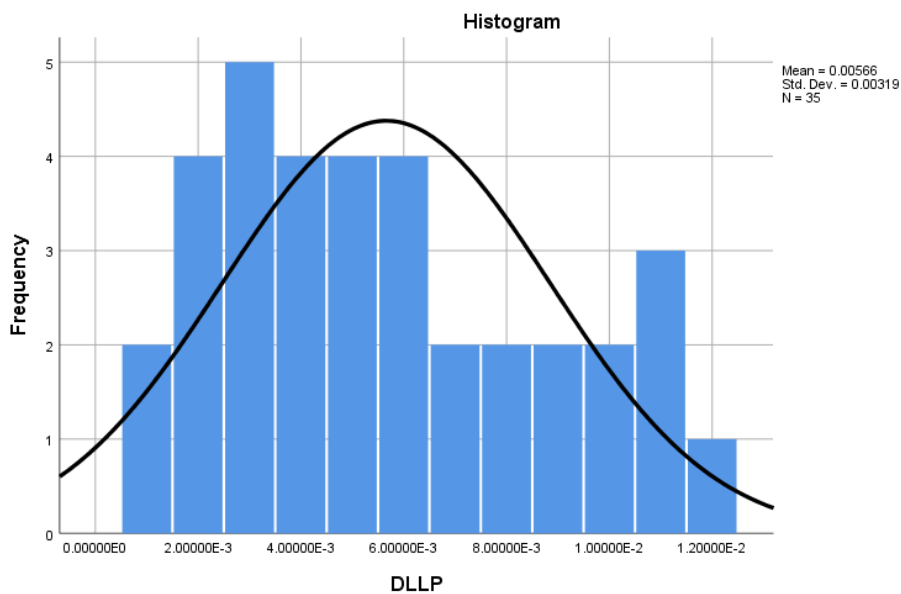
حيث يوضح الجدول رقم (3) المعلمات الإحصائية الرئيسية، ونظراً لغياب قيمة مرجعية يمكن الاستناد عليها للحكم على وجود ممارسات إدارة الأرباح أو غياب تلك الممارسات، فقد تم الاعتماد على القيم الأكثر تطرفاً للحكم على وجود تلك الممارسات والتي اتضح أنها تلك القيم التي تبلغ 0,011 أو أكثر وبالشكل الذي يعكس غياب ممارسات إدارة الأرباح بالقطاع المصرفي الليبي.

جدول (3) المعلمات الإحصائية الرئيسية للقيمة المقدرة لمعامل ممارسات إدارة الأرباح

رقم المصرف	السنة	قيمة معامل ممارسات إدارة الأرباح	التقدير	رقم المصرف	السنة	قيمة معامل ممارسات إدارة الأرباح	التقدير
1	2010	0,003	لا يوجد ممارسة	5	2010	0,003	لا يوجد ممارسة
1	2009	0,009	لا يوجد ممارسة	5	2009	0,004	لا يوجد ممارسة
1	2008	0,007	لا يوجد ممارسة	5	2008	0,006	لا يوجد ممارسة
1	2007	0,008	لا يوجد ممارسة	5	2007	0,003	لا يوجد ممارسة
1	2006	0,009	لا يوجد ممارسة	5	2006	0,002	لا يوجد ممارسة
2	2010	0,005	لا يوجد ممارسة	6	2010	0,011	يوجد ممارسة
2	2009	0,011	يوجد ممارسة	6	2009	0,010	لا يوجد ممارسة
2	2008	0,007	لا يوجد ممارسة	6	2008	0,011	يوجد ممارسة
2	2007	0,003	لا يوجد ممارسة	6	2007	0,001	لا يوجد ممارسة
2	2006	0,004	لا يوجد ممارسة	6	2006	0,003	لا يوجد ممارسة
3	2010	0,006	لا يوجد ممارسة	7	2010	0,005	لا يوجد ممارسة
3	2009	0,006	لا يوجد ممارسة	7	2009	0,002	لا يوجد ممارسة
3	2008	0,001	لا يوجد ممارسة	7	2008	0,008	لا يوجد ممارسة
3	2007	0,006	لا يوجد ممارسة	7	2007	0,005	لا يوجد ممارسة
3	2006	0,004	لا يوجد ممارسة	7	2006	0,012	يوجد ممارسة
4	2010	0,002	لا يوجد ممارسة				
4	2009	0,005	لا يوجد ممارسة				
4	2008	0,010	لا يوجد ممارسة				
4	2007	0,004	لا يوجد ممارسة				
4	2006	0,002	لا يوجد ممارسة				

المصدر : من إعداد الباحث بتصرف .

ومما يعزز النتيجة أن بيانات النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي يوضحها الشكل التالي:



شكل رقم (3) التوزيع الطبيعي لمعامل ممارسات إدارة الأرباح DLLP_TA_EM

ويُلخص الجدول رقم (4) الخصائص الإحصائية الرئيسية لمعامل ممارسات إدارة الأرباح
DLLP_TA_EM

جدول (4) الخصائص الإحصائية الرئيسية لمعامل ممارسات إدارة الأرباح

اسم المتغير	رمز المتغير	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجح	المدى	التباين	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
معامل ممارسات إدارة الأرباح وفق نموذج LLPs	DLLP_TA_EM	0,006	0,006	0,005	0,0001	0,003	0,001	0,012

المصدر : من إعداد الباحث بتصرف.

الخطوة الرابعة

تتضمن هذه الخطوة صياغة علاقة التأثير بين المتغيرات الأساسية للنموذج ومعامل ممارسات إدارة الأرباح، حيث تم التوصل لدالة الانحدار المعروضة بالجدول رقم (5) حيث لا يتمتع النموذج بالمعنوية، وبلغت قيمة معامل التحديد 0,161 وهي قيمة ضعيفة، كما أن المعنوية الحقيقية وقيمتها 0,137 تزيد عن مستوى المعنوية الافتراضي البالغ 0,05 وبالشكل الذي يسبب عدم معنوية النموذج ويؤكد ما سبق التوصل إليه في الخطوة السابقة من غياب ممارسات إدارة الأرباح بالقطاع المصرفي الليبي.

جدول (5) دالة الانحدار لمعامل ممارسات إدارة الأرباح وفق أسلوب الإدخال

م	اسم المتغير	رمز المتغير	معامل دالة الانحدار	الانحراف المعياري	قيمة بيتا	قيمة ت المحسوبة	مستوى المعنوية	طبيعة التأثير
1	ثابت الدالة		0,016	0,007	--	2,295	0,029	معنوي
2	مخصص خسائر القروض على إجمالي الأصول	LLP_TA	-0,016	0,014	-0,196	-1,173	0,250	غير معنوي
3	نسبة التغير في القروض المتعثرة	NPL_V	-0,003	0,002	-0,365	-2,115	0,043	معنوي
4	اللوغار يتم الطبيعي لإجمالي الأصول	LOG_TA	-0,001	0,001	-0,220	-1,291	0,206	غير معنوي

المصدر : من إعداد الباحث بتصرف .

الخصائص العامة للنموذج:

قيمة معامل التحديد R^2 : 0,161 (القدرة التفسيرية)

قيمة f المحسوبة : 1,982 بدرجتي حرية 3 ، 31

معنوية النموذج : 0,137

وبناء على ذلك فإن دالة الانحدار كالتالي:

$$DLLP_{it} = 0.016 - 0.016 \times LLP_{it} - 0.003 \times \Delta NPL_{it} - 0.001 \times \ln TA_{it}$$

يلاحظ وجود علاقة عكسية بين كافة المتغيرات المؤثرة ومعامل ممارسات إدارة الأرباح، وأهم هذه المتغيرات ذات التأثير المعنوي هو نسبة التخير في القروض المتعثرة مما يدل على أن قيمة القروض المتعثرة بسيطة مقارنة بإجمالي الأصول أو إجمالي القروض بمعنى أن نسبة السداد للقروض جيدة بقطاع المصارف الليبية نتيجة لارتفاع مستوى الدخل للفرد في ليبيا، وهذا يؤكد ضعف تأثير مخصص خسائر القروض على ممارسات إدارة الأرباح في قطاع المصارف الليبية.

11-4 تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الوعاء الضريبي في ظل نموذج مخصص خسائر القروض:

يوضح الجدول رقم (6) تأثير ممارسات إدارة الأرباح في ظل نموذج مخصص خسائر القروض LLPs على الوعاء الضريبي في المصارف الليبية محل التحليل وهو نموذج يعمل في ظل محركات القروض. حيث تم التعبير عن الوعاء الضريبي بمقدار اللوغاريتم الطبيعي للضرائب المدفوعة سنويًا في المصارف الليبية محل التحليل.

جدول (6) دالة الانحدار لتأثير ممارسات إدارة الأرباح في ظل نموذج مخصص خسائر القروض على الوعاء الضريبي في المصارف الليبية محل التحليل

م	اسم المتغير	رمز المتغير	معامل دالة الانحدار	الانحراف المعياري	قيمة بيتا	قيمة ت المحسوبة	مستوى المعنوية	طبيعة التأثير
1	ثابت الدالة	--	0,042	0,016	--	2,574	0,015	معنوي
2	معامل ممارسات إدارة الأرباح وفق نموذج ميلر	DLLP_TA_EM	-1,734	2,493	-0,120	-0,696	0,492	غير معنوي

المصدر : من إعداد الباحث بتصرف .

الخصائص العامة للنموذج :

قيمة معامل التحديد R^2 : 0,014 (القدرة التفسيرية)

قيمة f المحسوبة : 0,484 بدرجتي حرية 1 ، 33

معنوية النموذج : 0,492 (أكبر من مستوى المعنوية الافتراضي البالغ 0,05)

يتضح من الجدول غياب العلاقة التأثيرية المعنوية لممارسات إدارة الأرباح على الوعاء الضريبي للمصارف محل التحليل، حيث لوحظ انخفاض قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0,014$) وهي قوة تأثيرية بسيطة ويؤكد ذلك انخفاض قيمة ف المحسوبة عن قيمتها الجدولية وزيادة المعنوية الحقيقية للنموذج البالغة (0,492) عن مستوى المعنوية الافتراضي البالغ 0,05 .

12- النتائج

من خلال التحليل السابق للبيانات وتطبيق نموذج مخصص خسائر القروض LLPs لقياس ممارسات إدارة الأرباح على مصارف العينة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- لا يوجد ممارسة لإدارة الأرباح بالقطاع المصرفي الليبي وفق النماذج التي تأخذ من القروض أساساً لها (نموذج مخصص خسائر القروض LLPs)، نتيجة لوجود إجراءات صارمة لمنح الائتمان في المصارف الليبية بموجب قانون المصارف وإشراف المصرف المركزي الليبي. ومن خلال التطبيق اتضح الآتي:

أ- تم التوصل إلى دالة انحدار خطي بسيط تؤثر عناصرها بنسبة 98.4% على رصيد مخصص خسائر القروض في نهاية الفترة. مما يدل على أن هذه العناصر ذات تأثير كبير. وهذه العناصر هي: إجمالي الأصول في نهاية الفترة، رصيد القروض في نهاية الفترة، ورصيد مخصص خسائر القروض في بداية الفترة.

ب- وجود علاقة عكسية بين كافة المتغيرات المؤثرة على معامل ممارسات إدارة الأرباح، وأهم هذه المتغيرات ذات التأثير المعنوي هو نسبة التغير في القروض المتعثرة مما يدل على أن قيمة القروض المتعثرة بسيطة مقارنة بإجمالي الأصول أو إجمالي القروض بمعنى أن نسبة السداد للقروض جيدة بقطاع المصارف الليبية نتيجة لارتفاع مستوى الدخل للفرد في ليبيا، وهذا يؤكد ضعف تأثير مخصص خسائر القروض على ممارسات إدارة الأرباح في قطاع المصارف الليبية.

2- لا تؤثر ممارسات إدارة الأرباح المثبت عدم وجودها بموجب نموذج قياس وتقييم ممارسات إدارة الأرباح القائم على محركات القروض (نموذج مخصص خسائر القروض LLPs) في المصارف الليبية على الوعاء الضريبي، نظراً لعدم وجود ممارسات إدارة الأرباح حسب ما تم إثباته في الفرض الأول.

13- التوصيات

- في ضوء نتائج الدراسة المتحصل عليها وما تطرقت إليه الدراسة حول قياس ممارسات إدارة الأرباح لما لها من أثر سيء على القوائم المالية التي هي مصدر المعلومات المحاسبية لمستخدميها وبالأخص الأطراف الخارجية، عليه يوصي الباحث بالتالي:
- 1- وفق نموذج مخصص خسائر القروض والذي يؤكد عدم وجود ممارسة لإدارة الأرباح في المصارف الليبية، عليه نوصي بزيادة فرص منح الائتمان في المصارف الليبية لما لها من فائدة في زيادة فرص الاستثمار وتشجيعه وبالتالي المساهمة في تنشيط الاقتصاد لرفع مستوى المعيشة للمواطنين بشكل عام.
 - 2- يوصي بمعرفة متغيرات أخرى قد تكون مؤثرة على الوعاء الضريبي عدا ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارات المصارف إذا اكتشف أن هناك تغييراً أو تأثيراً في الوعاء الضريبي، ومتابعة ومراقبة عمل الإدارات من خلال الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المالية وقواعد الحوكمة.

14- المراجع

- 1- حسن. سعيد محمد سعيد، (2012)، دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- 2- الرسيني. وليد بن فهد بن عبدالعزيز، (2010)، أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية - دراسة اختبارية، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- 3- سلامة. صلاح حسن علي، (2010)، نموذج محاسبي مقترح لقياس إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول 2، يونيو.
- 4- صقر. السيد محمود محمد، (2014)، العلاقة بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة وتأثيراتها على قرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية)، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

- 5- عبدالحليم. عبدالحليم ابراهيم، (2012)، أثر الاختيار بين بدائل القياس المحاسبي على صافي الربح الضريبي (دراسة مقارنة)، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، المجلد الثالث، يوليو.
- 6- على. حسن حامد، (2011)، *مشكلات قياس صافي الربح في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية والتشريع الضريبي المصري - دراسة ميدانية*، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- 7- عيد. سالم سليمان سالمان، (2009)، *دراسة تحليلية لدور المعايير المحاسبية في سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين في إدارة أرباح المنشأة*، رسالة ماجستير، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.
- 8- القثامي. فواز سفير، الخيال. توفيق بن عبدالمحسن، (2010)، *إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)*، *مجلة التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، العدد 1، المجلد 47، يناير.
- 9- لبيب. أيمن عبده، (2012)، *إطار مقترح لتحسين فعالية لجان المراجعة للحد من إدارة الأرباح في التقارير المالية (دراسة تطبيقية)*، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- 10- محمود. فاطمة عبدالخالق مغازي، (2011)، *دور نظام التقييم المتوازن للأداء في الحد من ممارسات إدارة الربحية في ظل بيئة الأعمال الحديثة*، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

www.lsm.ly/

11- سوق الأوراق المالية الليبي

www.lfbank.ly/

12- المصرف الليبي الخارجي

www.cbl.gov.ly/

13- مصرف ليبيا المركزي

- 14- Ahmed A., Mohammed A., and Adisa A., (2014), *Loan Loss Provision and Earnings Management in Nigerian Deposit Money Banks*, *Mediterranean Journal of Social Sciences MC SER Publishing*, Rome-Italy, July.
- 15- Balachandran. Balasingham, Hanlon. Dean, and, Tu. Hanghang (Candie), (2013), *Tax-induced Earnings Management within a Dividend Imputation System - Forthcoming at Australian Tax Forum*, <http://ssrn.com/abstract=2217197> .
- 16- Beneish, M., (2001), Earnings management, A Perspective, *Managerial Finance*, Vol. 27 , Dec.
- 17- Cheng Q. , and T.D. Warfield , (2005), Equity Incentives and Earnings Management , *The Review* , Vol. 80 , No. 2 .

- 18- Christensen B., Olson A., and , Omer T., (2014), *The Role of Audit Firm Expertise and Knowledge Spillover in Mitigating Earnings Management through the Tax Accounts* , <http://ssrn.com/abstract=2269877> .
- 19- DeAngelo, L., (1986), Accounting numbers as market valuation substitutes: a study of management buyouts of public shareholders. *The Accounting Review* , Vol. 61 .
- 20- Dechow Patricia M., Kotheri S. P. , and Watts Ross L., (1998), The Relation Between Earnings and Cash Flows, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 25.
- 21- Gleason Cristi A., Mills Lillian F., and , Nessa Michelle L., (2015), Do auditor-provided tax services improve estimates of tax reserves in the post-SOX and post-FIN 48 periods? , <http://ssrn.com/abstract=2594507> .
- 22- Guenther. David A., Krull. Linda K., and , Williams. Brian M., (2014), *Are "Tax Aggressive" Firms Just Inflating Earnings?* <http://ssrn.com/abstract=2409688> .
- 23- Healy Paul M., (1985), The effect of bonus schemes on accounting decisions, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 7.
- 24- Jones J., 1991, Earnings management during import relief investigations, *Journal of Accounting Research*, Vol. 29.
- 25- Kraft. Anastasia, (2013), *Management earnings forecasts and book-tax differences* , <http://ssrn.com/abstract=2325867> .
- 26- Leventis S., Dimitropoulos P., and, Anandarajan A., (2011), Loan Loss Provisions, Earnings Management and Capital Management under IFRS: The Case of EU Commercial Banks, *Journal of Financial Services Research* , October, Volume 40, Issue 1-2, pp 103-122.
- 27- Miller James E , (2009), The Miller Ratio (MR): A Tool For Practitioners And Regulators To Detect For The Possibility Of Earnings Management (EM) , *Journal of Applied Business Research*, January/February, Volume 25, Number 1.
- 28- Moehrle Stephen R., Reynolds-Moehrle Jenniffer A., (2005), Earnings Management in the *context* of pension Accounting : A Case, *Global Perspectives on Accounting Education*, Vol. 2 .
- 29- Norden L., and Stoian A., (2014), Bank earnings management through loan loss provisions: A double-edged sword?, *De Nederlandsche Bank Working Paper No. 404*, pp 1-45, <http://ssrn.com/abstract=2369798>.
- 30- Stolowy H., and, Berton, G., (2000), A Framework for Classification of Accounts Manipulations, *Working Paper*, Hec School of Management .

Measuring Earnings Management Practices in Libyan Banks According to The Loan Loss Provisions (LLPs) Model and Their Impact on The Tax Assessment (An Empirical Study)

Dr. Mohammed Omar Gwila

Accounting Department, Faculty of Economics and Commerce, Al-Asmarya Islamic University, Libya

Abstract:

The study aimed to measuring the earnings management practices in Libyan banks according to the Loan Loss Provisions (LLPs) model, and to indicate the extent of the impact of these practices on tax assessment. To achieve this aim a theoretical framework was created based on previous studies. Moreover, financial data were collected from the financial statements of the sample banks to apply the framework. In addition, SPSS software was used to analyses the data. The results showed that there is no practice of earnings management at the Libyan banks during the study period according to the applied measurement model for the banks. Therefore, there is no statistically significant effect of earnings management practices on the tax assessment.

Key words: Earnings Management, Earnings Management Practices, Libyan Banks, loan loss provisions.